بسبب محدودية جانب العرض

«ساكسو بنك»: مخاوف النمو تعزز الحاجة للعودة إلى سوق أكثر توازناً

الذهب والفضة يتجهان نحو تسجيل أسعار الإغلاق الأسبوعي الأعلى منذ شهر نوفمبر

أوضح رئيس إستراتيجية السلع لدى ساكسو بنك أولي هانسن، أن أسعار السلع الأساسية ارتفعت ، مع وجود استثناءات قليلة، بشكل ملموس منذ إصدار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أوامره بشنّ الهجوم على أوكرانيا، مما تسبب في تغيير حالة الأسواق من مُجرد القلق من محدودية العرض وصولاً إلى اختفاء العرض بشكل فعلي. ووصلت عُزلة روسيا إلى مستويات غير مسبوقة مع ما يفرضه عليها المجتمع الدولي من عقوبات تؤدي إلى قطع واحد من أبرز خطوط الإمداد في مجالات الطاقة والمعادن والمحاصيل الزراعية؛ باعتبار روسيا، وأوكرانيا إلى حد ما، من أضخم موردي المواد الأولية للاقتصاد العالمي.

ورسخت بعض الأسواق الأخرى، مثل الغاز والفحم في أوروبا، مكانتها بشكل كبير مع محاولة تحديد السوق للأسعار بناءً على احتمالات النقص المُحتمل في العرض؛ رغم التركيز الرئيسي على النفط الخام نظراً لأهميته العالمية بصفته من المحددات الرئيسية للتكاليف في الاقتصاد العالمي. وتُعد أسعار القمح القياسية في أوروبا والولايات المتحدة، وهي الأعلى بين نظرائها منذ عام 2008، مصدراً كبيراً للقلق أيضاً، لا سيما من منظور الأمن الغذائي العالمي.

كما بدأت آثار ردود الفعل القوية وغير المسبوقة على الهجوم الروسي على أوكرانيا تظهر بشكل متسارع في مختلف الدول وليس في روسيا فحسب؛ التي يتهاوى اقتصادها بالفعل مع انهيار أسواق الأسهم فيها بأكثر من 90 % قُبيل تعليق التداولات فيها مع وصول الروبل الروسي إلى أدنى مستوياته منذ عشرين عاماً قضاها الرئيس بوتين في الحكم. وأسهمت مشاعر الغضب العارمة وحزم العقوبات القاسية على الصعيد العالمي في تباطؤ تدفق النفط والفحم وغيرها من السلع الأساسية الواردة من روسيا، مع انعدام رغبة المشترين بالصادرات المنتجة والمستخرجة من روسيا.

وسلّطت هذه التطورات الضوء على المخاطر التي يُواجهها الاقتصاد العالمي، لا سيما في حال استمرار فترة النزاع؛ حيث يُرجّح حينها أن ترتفع أسعار السلع الأساسية التي تعاني من نقص في مستويات عرضها إلى مستويات تُؤثر سلباً على جانب الطلب، ما يعزز الحاجة للعودة إلى سوق أكثر توازناً. ولا بد من الإشارة عند هذه المرحلة، خصوصاً مع الإجراءات الاستثنائية التي شهدناها، إلى أنّنا في مواجهة سيناريو قد يُفضي عن نتيجتين مختلفتين؛ حيث يمكن لأيّ حلّ مفاجئ يضمن رفع العقوبات أن يدفع نحو تصحيح كبير لمستويات مُختلف السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى عكس المكاسب القوية.

ويُدرك المتداولون هذه النتيجة، وما يمكن أن تؤدي إليه على المدى القصير من تقلبات إضافية مع تراجع مستويات السيولة والموثوقية. ويُعد متوسط النطاق الحقيقي، باستخدام فترة مراجعة مدّتها 14 يوماً، إحدى طرق قياس مستويات التقلب؛ الأمر الذي يوضح ببساطة نطاق الأسعار اليومي الذي يُمكننا توقعه لأيّ من الأسهم أو السلع، بحيث ترتبط زيادة النطاق طرداً مع ارتفاع مستويات التقلب والغموض. ونجد من خلال استخدام أداة متوسط النطاق الحقيقي بأنّ لدى خام برنت متوسط نطاق يومي متوقع بين 6.5 دولار للبرميل مقابل 2 دولار للبرميل على مدى الأشهر الماضية؛ وبين 24 يورو للطن مقابل 6 يورو للطن بالنسبة لقمح باريس؛ و32 يورو لكل ميجاواط ساعة مقابل 7.5 يورو لكل ميجاواط ساعة بالنسبة لغاز الاتحاد الأوروبي.

كما تتجه أسواق السلع الأساسية في مختلف أنحاء العالم لمزيد من الضيق، مما

أسعار الفحم تتخطى الضعف منذ بداية العام وأسعار القمح تسجل أعلى مستوياتها منذ 14 عاما في شيكاغو

دفع مؤشر بلومبيرج للسلع الفورية لتسجيل مزيد من الأرقام القياسية. ويُمثل الارتفاع المُذهل بواقع 9.4 % المُسجل الأسبوع الماضي الزيادة الأعلى من نوعها منذ عام 1974، عندما تسبب الحظر النفطي الذي فرضه أعضاء منظمة أوبك بصدمة النفط 1973–1974. ونلمس بالنظر إلى منحنيات العقود الآجلة زيادة مستويات التأجيل الطبيعي بالنسبة لمعظم العقود الآجلة الرئيسية للسلع الأساسية، وهو مؤشر يُساعدنا على قياس مخاوف السوق من احتمالية شح الإمدادات والأسعار المرتفعة التي يُمكن للمشترين دفعها لتأمين التسليم الفوري مقارنةً مع التسليم في مواعيد لاحقة.

وتُسلط الجداول البيانية للمؤشرات العالمية الضوء على مُختلف الطرق المتاحة لقياس مستويات التراجع، والتي باتت الآن في أوسع وأعلى مستوياتها في التاريخ المعاصر، إلى جانب ما تُظهره من ارتفاع في مؤشر بلومبيرج للسلع الفورية. ونستنتج من خلال قياس الفارق بين الشهرين الأول والثاني من العقود الآجلة تراجع قيمة 15 من أصل 28 من العقود الآجلة الرئيسية والمتداولة للسلع الأساسية. كما يُبيّن مقياس آخر وصول العائد لمدة عام بمتوسط مرجح لعناصر مؤشر بلومبيرج للسلع الأساسية إلى مستويات قياسية عند 12 % مع تعزيز قطاعات الطاقة والقطن والحبوب في الفترة الحالية.

أولي هانسن

وواصل النحاس، الذي اتسم بمحدودية نطاق سوقه على مدى العام الماضي، ارتفاعه هذا الأسبوع حتى كاد يصل إلى مستواه القياسي المُسجل في مايو الماضي عند 4.89 دولار للرطل؛ حيث حافظ النحاس منذ ذلك الحين على تداولاته ضمن نطاقات ضيّقة، ليُقدم مؤخراً أداءً أدنى من المُسجل على مؤشر بلومبيرج للمعادن الصناعية بحوالي 25 %. ويجري هذا في فترة وصلت فيها المعادن الأخرى، مثل الألومنيوم، إلى مستويات قياسية جديدة، مع تسجيل الزنك والنيكل لأعلى مستوياتها منذ عامي 2007 و2011، على الترتيب. وتسببت عوامل، مثل اضطراب الإمدادات الواردة من روسيا وما واجهته المصاهر الأوروبية من ارتفاع كبير في أسعار الطاقة دفعها إلى خفض الإنتاج، في تفاقم القيود الكبيرة المفروضة على جانب العرض في المنطقة. كما تُعد روسيا من أضخم منتجي النحاس في العالم؛ ورغم تراجع الأسعار لعدة شهور جرّاء المخاوف المتعلقة بمستويات الطلب الصينية، يتوجه التركيز حالياً نحو العقوبات الإضافية التي قد تؤدي إلى تراجع مستويات العرض، وما قد يترافق معها من احتمالات تسجيل مستويات قياسية على المدى القريب.

بلغ سعر النفط الخام يوم الخميس أعلى مستوياته منذ 14 عاماً، حيث لامس خام برنت عتبة 120 دولاراً للبرميل قبل تصحيحه بقيمة 10 دولار في ضوء التوقعات بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني خلال هذا الأسبوع.

وبدأت كبرى شركات النفط العالمية الخروج من السوق الروسية، بما في ذلك شركة بي. بي. ورويال داتش شل للنفط وإكسون موبيل، فيما يتجنب المشترون الخام الروسي لتفادي العقوبات المالية وتكاليف الشحن الباهظة. وتشهد السوق نتيجةً لذلك تقلبات متواصلة مع تداول أنواع الخام الروسية غير المرغوبة بأسعار أدنى من برنت بكثير.

وقررت أوبك بلس بعد اجتماع قصير يوم الأربعاء الموافقة غير المشروطة على زيادة الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يومياً في أبريل المقبل، الأمر الذي يصعب تحقيقه على أرض الواقع. واتضح لاحقاً بأن غرض هذا الاجتماع يتجلى في المحافظة على استقرار أوبك بلس وليس سوق النفط في ظل تصاعد الهجوم الروسي على أوكرانيا وعدم معالجة مسألة العقوبات المفروضة على روسيا. ويبرز ذلك مدى خطورة المسار الذي تنتهجه المجموعة، وربما

حالة الأسواق تحولت من مُجرد القلق من محدودية العرض وصولا إلى اختفاء المعرض بشكل فعلي

يلقي الضوء على عدم جدوى الورقة الرابحة الأخيرة للمجموعة، والمتمثلة في السعة الاحتياطية التي توشك على النفاذ. ويتعين اليوم رفع السعر إلى مستويات تساهم في تخفيض الطلب في ظل عدم وجود حلول في المدى المنظور، في حين يؤدي عقد اتفاقية سلام من جهة أخرى إلى خسارة جزء كبير من المكاسب المحققة في الأيام العشرة الماضية.

كما شهد الغاز الأوروبي ارتفاعاً لفترة محدودة ليسجل 200 يورو لكل ميجاواط ساعي، وتضعنا الأسعار الحالية، التي تتخطى مستوياتها المتوسطة طويلة الأجل بعشر مرات، أمام مستويات تنعكس في انخفاض الطلبً من الصناعات الثقيلة المستهلكة للطاقة ما يؤدي إلى ضعف النمو وازدياد التضخم. وتلقت العقود الآجلة لمؤسسة آي سي إي كربون الصدمة الأكبر مع تراجعها بمقدار الثلث عن ذروة شهر فبراير. ويأتي ذلك مدفوعاً بمؤشرات انخفاض الطلب على تعويض الكربون، في حين جاءت سرعة عمليات البيع وعمقها نتيجة تحفيز المضاربين لما كان يُعد حتى وقت قريب أمراً محتوماً، إضافةً إلى ارتفاع الأسعار مع تعزيز السياسيين الأوروبيين لجهود الحد من التغير المناخي.

وارتفعت أسعار الفحم بما يتخطى الضعف منذ بداية العام مع بحث أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية عن بدائل لموردي الفحم الروسي وسعي منتجي الطاقة لإيجاد بدائل عن الغاز الروسي. كما واجه إنتاج الفحم تحديات في مناطق أخرى مع نقص العمالة في الصين ومنجوليا، والفيضانات التي أضرت بحقول التعدين في أستراليا، في حين رسّخ حظر التصدير من أندونيسيا في يناير بدوره ضعف الإنتاج الحالي.

وبلغت أسعار القمح أعلى مستوياتها منذ 14 عاماً في شيكاغو، بينما سجلت عقود قمح باريس عالي البروتين أرقاماً قياسية يومية بلغت ذروتها يوم الجمعة مع وصولها إلى 385 يورو لكل طن، مرتفعة بنسبة 30 % تقريباً عن ذروتها السابقة في عام 2008. وتسببت الهجمات على سفن الشحن قرب أوديسا في إغلاق مسار البحر الأسود الذي كانت تمر عبره غالبية صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح، والبالغة 29 % من الإنتاج العالمي؛ ما يُعد تطوراً بالغ الخطورة من منظور الأمن الغذائي العالمي نظراً إلى كون القمح والأرز من أهم المحاصيل الغذائية في العالم. وتبرز دول نامية عديدة في قائمة أبرز عشر مستوردين للقمح في العالم؛ مثل مصر وتركيا وأندونيسيا والجزائر، والتي تشهد جميعها تأثيرات سلبية بالغة بسبب ارتفاع تكاليف المواد الغذائية.

ويتجه الذهب والفضة نحو تسجيل أسعار الإغلاق الأسبوعي الأعلى منذ شهر نوفمبر مع تزايد الطلب على الملاذات الآمنة خوفاً من تداعيات الهجوم الروسي على أوكرانيا والتضخم الناتج عن ارتفاع أسعار السلع عدا عن آفاق ضعف الأداء الاقتصادي المقبل. وأكد جيروم باول، رئيس الاحتياطي الفدرالي، التزام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة تدريجياً اعتباراً من الشهر الجاري للحد من مستوى أعلى تضخم حاصل منذ ثمانينيات القرن الماضي. وفضلت السوق رغم ذلك تجاهل هذه المستجدات مع إمكانية اعتماد نهج أكثر حذراً مع استمرار هذا الهجوم.

وتراجعت الإيرادات الحقيقية للسندات الأمريكية المستحقة بعد 10 أعوام إلى مستوى 0.9– % مما دعم أسعار الذهب، وهي النسبة الأدنى لها منذ مطلع يناير، استجابةً لتنامي توقعات التضخم والطلب على الملاذات الآمنة والتي قادت لانخفاض العائدات الاسمية.

ونحافظ على تطلعاتنا المتفائلة رغم اعتقادنا باستمرار ارتفاع الضخم بينما تكافح البنوك المركزية للحد من مستوياته وسط مخاطر التباطؤ الاقتصادي، إلى جانب المخاطر الجيوسياسية السائدة في السوق حالياً والتي يصعب تحديد حجمها. ونعتقد أن استمرار الأزمة الأوكرانية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المعادن الثمينة نتيجة الارتفاع المحتمل في الطلب المتقلب على الملاذات الآمنة على المدى القصير، إضافةً إلى زيادة مستويات التضخم وتخفيض معدلات النمو وتراجع احتمالية زيادة البنوك المركزية لأسعار الفائدة بسبب التوترات الناتجة عن هذه الأزمة.

وسجلت قهوة أرابيكا، التي تخطت معدلاتها مؤخراً، انخفاضاً إلى أدنى مستوياتها من نوفمبر، في ظل توجه صناديق التحوّط نحو إعادة تخصيص جزءٍ من محفظتها استجابةً للتقلبات المذكورة سابقاً في الأسواق. وبقيت توقعات العرض الضعيفة في البرازيل على حالها، كما تراجعت آفاق الطلب نتيجة إلغاء المصدّرين البرازيليين عقودهم مع روسيا وأوكرانيا ما زاد مستويات التوافر في وجهات أخرى. وأدى ذلك إلى حدوث انتعاش طفيف في المخزونات الخاضعة لمراقبة مؤسسة آي سي إي، ما أثمر عن تراجع مخاوف استنفاذ الاحتياطيات في الوقت الحالي.

«بيت.كوم»: 70 في المئة من شركات المنطقة تخطط لتوظيف عاملين بشكل حر خلال 2022

كشف بيت.كوم، أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، في استبيان جديد أن الأعمال الحرة شهدت إقبالاً منقطع النظير في جميع أنحاء المنطقة خلال العامين الماضيين، بحسب 87 ٪ من المجيبين.

ويهدف الاستبيان الجديد بعنوان "العمل الحر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2022"، إلى استكشاف آراء العدد المتزايد من أصحاب الكفاءات الذين يتوجهون نحو العمل الحر. ويظهر الاستبيان بأن 78 ٪ من المجيبين يخططون للقيام بالمزيد من الأعمال الحرة خلال عام 2022، وتتمثل أهم العوامل التي تدفعهم لهذا الاتجاه في كسب دخل إضافي (40 ٪)، واستكشاف المزيد من فرص العمل (23 ٪)، وتعلم مهارات جديدة (21 ٪)، والقيام بالمهام التي يفضلونها (11 ٪).

وتعليقاً على الاستبيان، قالت عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: "تشهد أماكن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغييرات جذرية، حيث يتوجه المهنيين بشكل متزايد لتطوير مسار مهني مرن يتوافق مع أنماط حياتهم وشغفهم واهتماماتهم، ورغبة منهم في استكشاف مجموعة أكبر من الفرص على نحو مغاير لأساليب العمل التقليدية. ويستمر بيت.كوم في دعم المهنيين في المنطقة عبر تمكين العاملين بشكل حر والشركات من التواصل مع بعضهم البعض في ظل العالم الرقمي."

فوائد توظيف العاملين بشكل حر

يظهر الاستبيان أن العمل الحر يشهد طلباً متزايداً، حيث يتوجه كل من المهنيين والشركات لأسلوب العمل هذا على نحو ملحوظ. وفي هذا السياق، صرح 70 ٪ من المجيبين أن شركاتهم تخطط لتوظيف المزيد من أصحاب الأعمال الحرة في عام 2022.

ومع استمرار تقدم التكنولوجيا، تتكيف الشركات في جميع أنحاء العالم بشكل أسرع مع طرق العمل الإلكترونية، ما يؤدي في النهاية إلى جذب المزيد من الكفاءات العاملة عن بُعد. وقد صرح غالبية المجيبين في الاستبيان (66 ٪) أن

علا حداد

شركاتهم تقدم دائمًا أو أحيانًا عرض عمل بدوام كامل للعاملين بشكل حر بعد الانتهاء من المشروع.

ووفقاً للاستبيان، يوفر أصحاب الأعمال الحرة فوائد متعددة للشركات، حيث تتفوق هذه الكفاءات في مجال إنجاز المهام المستعجلة خلال مدة زمنية قصيرة (44 ٪)، كما يمكن للشركات الاستعانة بأصحاب الأعمال الحرة لإنجاز المهام حتى إيجاد موظف بدام كامل (25 ٪)، ولتوفير مساعدة إضافية للفرق أو الأقسام الصغيرة (16 ٪)، كما أن توظيف العاملين المستقلين هو أكثر فعالية من حيث التكلفة (16 ٪).

القطاعات الأكثر ازدهاراً للعاملين بشكر حر

وتشمل القطاعات الأكثر ازدهاراً لأصحاب الأعمال الحرة في عام 2022: التسويق الرقمي (37 ٪)، وتكنولوجيا المعلومات (20 ٪)، وخدمة العملاء (12 ٪)، والمحاسبة والخدمات المالية والمصرفية (12 ٪)، والموارد البشرية والتوظيف (10 ٪)، وتصميم الجرافيك (10 ٪).

أهم المهارات التي يجب أن يمتلكها أصحاب المهن الحرة

شملت أهم المهارات التي يجب أن يتمتع بها العاملون بشكل حر: إدارة الوقت (38 ٪)، ومهارات التواصل (27 ٪)، والقدرة على تسويق أنفسهم (19 ٪)، والمهارات القيادية (9 ٪)، والاهتمام بالتفاصيل (7 ٪). كما كشف الاستبيان أن العاملين المستقلين يبحثون عن وظائف عبر مواقع التوظيف الإلكترونية والمنصات المهنية (69 ٪)، ومواقع التواصل الاجتماعي (12 ٪)، ومواقع الشركات الإلكترونية (12 ٪)، وشبكة المعارف الشخصية (2 ٪).

التحديات المرتبطة بالأعمال الحرة

تواجه الشركات في العديد من القطاعات تحديات متعددة في ظل العالم الرقمي، ما يفرض عليها التكيف والتطور بسرعة، وهنا تأتي أهمية توظيف الكفاءات من أصحاب الأعمال الحرة. ولكن العمل الحر لا يخلو من بعض التحديات، والتي تشمل انعدام الأمن الوظيفي (55 ٪)، وراتب أقل من الوظائف بدوام كامل (19 ٪)، وعدم وجود مزايا إضافية (17 ٪)، وفرص أقل للحصول على ترقية (9 ٪).

تم جمع بيانات استبيان "العمل الحر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2022"، عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة ما بين 18 يناير 2022 وحتى 18 فبراير 2022، بمشاركة 1،764 مجيب من الإمارات، والسعودية، والكويت، وعُمان، وقطر، والبحرين، ولبنان، والأردن، والعراق، وفلسطين، وسوريا، واليمن، ومصر، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، والسودان وغيرها.

«معجزة الشفاء»: تناول العسل مع الشاي يعزز حرق الدهون

قالت مستشارة التغذية بشركة عسل معجزة الشفاء د.هدى أحمد خلال تصريح صحفي لها عن فوائد تناول العسل مع الشاي، يحتوى الشاى بالعسل على الايسوفلافون ، والناروتين ،السكوليموسيد (الفلافونويد) مما يساعد في تقوية جهاز المناعة ومكافحة الالتهابات الباردة والانفلونزا.

ونصحت بتناول الشاى الممزوج بالعسل لاحتوائه على مركبات البوليفينول والتى تعمل على راحة البطن والمساعدة على حل مشاكل الهضم ، مشددة على ضرورة أن لايكون الشاي عالي الحرارة كي لايقلل من انزيمات العسل ويضر به.

وأضافت : أوصى الموقع الطبي الأمريكي " رعاية الصحة " بضرورة تناول العسل الممزوج بالشاي الأخضر لأنه يحتوى على مركبات مضادة للأكسدة والفيروسات والبكتيريا.

واختتمت، تشير دراسات إن تناول الشاي الأخضر بالعسل يزيد عملية الأيض مما يعزز حرق الدهون في الجسم.

«برقان» يعلن عن الفائز الجديد بسحب يومي الربع سنوي

أعلن بنك برقان عن الفائزة الجديدة في سحب حساب يومي الربع سنوي حيث فازت السيدة فوز عدنان خلف بجائزة نقدية بقيمة 125،000 دينار كويتي. وقد عبرت الفائزة عن سعادتها بالفوز بجائزة حساب يومي من بنك برقان.

وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء ألا يقل رصيدهم عن 500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب وكما أن كل 10 د.ك تمثل فرصة واحدة لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.